

تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق

للمدة [2017-2014]*

م.د. هيثم عبد الخالق إسماعيل***

رأفت نبيل إسماعيل البلداوي**

المستخلص

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بالدرجة الأساس، إذ تعتمد موازناته العامة على مصدر شبه وحيد للتمويل وهو النفط، لذا فإن انخفاض أسعاره بعد منتصف عام 2014 وما لحقه من انخفاض في الإنفاق الحكومي أثر على العديد من القطاعات الاقتصادية، عالج البحث مشكلة وجود أزمة إنفاق حكومي طالت شقيه الجاري والاستثماري نتجت عن انخفاض أسعار النفط، وقد انطلق من فرضية أن الائتمان النقدي المصرفي له دور إيجابي في الحد من بعض الآثار السلبية التي نتجت عن تراجع الإنفاق الحكومي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي لإثبات وجود المشكلة، وتم تحليل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ودرجة تأثرها بانخفاض الإنفاق الحكومي، بالمقابل تم تحليل الائتمان النقدي الموجه نحو نفس القطاعات وقياس مدى مساهمة الائتمان في الحد من آثار الانخفاض في الإنفاق توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن الائتمان المصرفي أسهم بالحد من بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بقطاعي الماء والكهرباء وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، فيما لم يؤثر الائتمان إيجابياً خلال سنوات الأزمة على قطاعي البناء والتشييد والزراعة والغابات، وأوصى الباحث بتقليل حدة تأثير أزمة الإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المتأثرة من خلال سياسة ائتمانية قادرة على توسيع وتوجيه الائتمان لهذه القطاعات.

الكلمات المفتاحية: .- الائتمان المصرفي، الإنفاق الحكومي، أزمة الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي

Analysis Of The Interaction Between Bank Credit And Government Spending In Iraq For The Period (2014-2017)

Rafat Nabel Ismael Albaldawy Haithem Abd Alkhalik Ismael
Rafatnabel106@yahoo.com haithem@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Iraq's economy is mainly a rental economy, with its public budgets relying on a semi-exclusive source of finance, represented in oil. Therefore, the decline in prices after mid-2014 and the subsequent decrease in government spending have affected many economic sectors. The research tackled the problem of the existence of a government spending crisis, both current and investment, resulting from the decline in oil prices. The researcher used the historical descriptive

* بحث مستقل

** طالب ماجستير

*** عضو هيئة تدريسية/ جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

method to prove the existence of the problem, and analyzed the economic sectors that make up the GDP and the degree of by the decrease in government spending. that it is affected On the other hand, cash credit directed to the same sectors was analyzed and the extent of credit contribution was measured in order to reduce the impact of the decrease in expenditure. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that bank credit has contributed to reducing some of the economic impacts related to the water and electricity sectors and social and personal development services, while the credit has not positively affected the construction, agriculture and forestry sectors during the crisis years. The researcher recommended reducing the impact of the government spending crisis on the affected economic sectors through a credit policy capable of expanding and directing credit to these sectors.

Keywords:- Bank Credit, Government Spending, Government Spending Crisis, GDP

مقدمة

مرَّ العراق خلال السنوات (2014-2017) بصدمة مزدوجة كما سماها صندوق النقد الدولي تمثلت بهجمات التنظيمات الإرهابية واحتلالها جزءاً واسعاً من الأراضي العراقية، تلاها انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية انعكس بشكل مباشر على إيرادات الموازنة العامة للبلاد المعتمدة معظمها على الإيرادات النفطية. مثل الإنفاق الحكومي المتأني معظمه من الإيراد النفطي منذ 2004 محركاً مهماً للاقتصاد العراقي حيث تراجع مؤشرات النمو والاستقرار في القطاعات الحقيقية. وإن تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية خلال سنوات الأزمة أدى إلى انخفاض واضح في الإنفاق الاستثماري والإستهلاكي نتيجة عجز الموازنة. يحاول هذا البحث إيجاد بعض الحلول المناسبة وتعويض نقص الإنفاق من خلال التمويل المصرفي وتفعيل دور الائتمان النقدي كبديل عن الإنفاق الحكومي لإعادة التوازن وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتنوع مصادر التمويل في الاقتصاد العراقي، ودراسة مدى تأثير هذا التمويل في الحد من الآثار الاقتصادية التي خلفتها هذه الأزمة وما قد تخلفه أزمات أخرى، ورصد تطور كل من الائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي خلال سنوات البحث، وهل إن المصارف من خلال التوسع في الائتمان قادرة على الحد من هذه الآثار؟. وقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، الأول يتعلق بمنهجية البحث، والثاني بالإطار النظري للبحث، أما الثالث فعُني بالإطار والتحليل العملي لمتغيرات البحث.

المبحث الأول / منهجية البحث

أولاً- مشكلة البحث/ انخفاض في الإنفاق الحكومي نتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية، انعكس على العديد من القطاعات والمؤشرات الاقتصادية المهمة كمعدل النمو ومستوى التشغيل والعدالة في توزيع الدخل وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً- أهمية البحث/ توفير الأساس المعلوماتي والتحليلي لأهمية الائتمان النقدي المصرفي في الاحلال محل الإنفاق الحكومي عند تراجعه، وإيجاد الطرق والأساليب والعلاقات التفاعلية بينهما بهدف

الانتفاع به في تخطيط الائتمان المصرفي، وتدعيم الإجراءات الحكومية في رسم السياسة المالية في حال تراجع الإيرادات العامة من خلال توفير التحليلات التي تدعم ذلك.

ثالثاً. أهداف البحث

- 1- رصد تطور كل من الائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي خلال الحدود الزمانية للبحث.
- 2- إيجاد الدور الذي يؤديه الائتمان النقدي المصرفي في الحد من الآثار السلبية لتراجع معدلات الإنفاق الحكومي.

رابعاً. فرضية البحث/ إن الائتمان النقدي المصرفي يتمتع بدور إيجابي في الحد من بعض الآثار السلبية التي لحقت ببعض القطاعات الاقتصادية نتيجة تراجع الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2014-2017).

خامساً. الحدود المكانية والزمانية للبحث

- 1- الحدود المكانية للبحث/ الاقتصاد العراقي بما يشمل من قطاع حقيقي وقطاع مصرفي وقطاع حكومي.
- 2- الحدود الزمانية للبحث/ السنوات (2014-2017)

سادساً الدراسات السابقة

1- دراسة (التويجري، 2017)

عنوان البحث	الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2015)
اسم الباحث	نغم عباس عبيد التويجري
مشكلة البحث	القصور في تحليل آلية منح الائتمان وفي الإجراءات والدراسات المتعلقة بالجدوى المالية التي تجربها المصارف قبل منح أي إئتمان أدى إلى ضعف دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق .
أهداف البحث	قياس وتحليل أثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي
أهمية البحث	تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط.
أهم الاستنتاجات	إن ارتفاع سعر الفائدة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الائتمان بمقدار (06,452) مليار دينار وإن زيادة الائتمان النقدي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3,0 مليار دينار عراقي
توصيات الباحث	تفعيل دور الائتمان المصرفي من خلال انتهاز سياسة توسعية

2- دراسة (Fouladi، 2010)

عنوان البحث	employment and private investment ،The impact of government expenditure on GDP in Iran age model
إسم الباحث	Masoom Fouladi
مشكلة البحث	قياس مدى وجود تأثير للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الموجهة نحو القطاع الخاص باستخدام نموذج التوازن الحسابي.
أهداف البحث	توضيح مفهومي الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ودراسة آثار الإنفاق الحكومي في خمسة قطاعات اقتصادية (الزراعي، النفط والغاز، البناء والتشييد، الصناعة، الخدمات)
أهمية البحث	تأتي أهمية البحث في إفادة الجهات ذات العلاقة بالتحليل والمعلومات الخاصة بالإنفاق الحكومي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الاستثمارات الخاصة في خمسة قطاعات اقتصادية مختلفة.
أهم الاستنتاجات	إن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يتزامن مع انخفاض الناتج الكلي والتشغيل والاستثمار، كما أن لإنفاق الاستثماري له آثار مختلفة من قطاع إلى آخر لكنه بالشكل الأساس مرتبط بقطاع النفط والغاز قطاع الخدمات. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الإنفاق الاستثماري يرتبط بشكل سلبي مع نمو قطاعي الصناعة والزراعة .

سابعاً. موقع البحث من الدراسات السابقة/ يمكن بيان موقع هذا البحث من الدراسات السابقة بأن البحث الحالي يجمع بين متغيري الائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي، في حين أن الدراسات

السابقة لم تتطرق سوى إلى متغير واحد من متغيرات البحث، ولم يجد الباحث من خلال اطلاعه على أية دراسة تناولت العلاقة بين الائتمان المصرفي والإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني / الإطار النظري أولاً - الائتمان المصرفي

1- مفهوم الائتمان المصرفي / يمثل الائتمان إحدى الوظائف الأساسية في مجال الأعمال المصرفية والتي يحقق المصرف جزء كبير من عوائده من خلالها (Rose & Hudgins، 2005: p521) ويمثل المعنى اصطلاحاً: التزام طرف لطرف آخر بالإقراض أو المداينة، على أن يقوم الدائن بمنح المدين مدة معينة يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين مع فوائده إن وجدت (الجزراوي وآخرون، 2010: ص5) وإن المعنى الاقتصادي للائتمان هو القدرة على الإقراض، ويقصد بالائتمان بوجه عام على أنه عمليات الإقراض والاقتراض بين الأطراف، لأن الذين يملكون الأموال ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ويؤدي الائتمان دوره في نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الإقراض، مما يعطي الائتمان ضرورة جوهرية لمساهمة في التقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة مما يمكن المقترضين من بدء أعمالهم أو توسيعها. (الدغيم وآخرون، 2006: ص6) ومما تقدم يعرف الباحثان الائتمان المصرفي بأنه الأموال التي تقدمها المصارف إلى الزبائن أفراداً أو مؤسسات على شكل قروض أو تسهيلات بناءً على ثقة المصرف بالزبون وضمانات أخرى يقدمها الزبون على أن يسدد الزبون المبالغ المترتبة عليه في موعد متفق عليه على شكل دفعة واحدة أو بأقساط مع الفوائد المترتبة عليها.

2- أهمية الائتمان المصرفي / للائتمان المصرفي أهمية كبيرة نذكر منها ما يأتي

أ- مصدر للتمويل: يعد الائتمان أحد أهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يعد أداة حساسة وخطيرة قد تنتج عنها آثار غير مرغوبة على الاقتصاد، فالإفراط فيه قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية وإنكماشه قد يؤدي إلى الانكماش. (الزبيدي، 2011: ص166)

ب- رفع معدلات الإنتاج: يساهم الائتمان المصرفي في رفع معدلات الإنتاج وزيادته، وذلك لحاجة المشروعات الصناعية والزراعية الجديدة والقائمة إلى موارد مالية تساعد في توسيع أنشطتها، فزيادة حجم التمويل يتناسب طردياً مع النمو وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية. (السامرائي وآخرون، 1999: ص90)

ج- تنشيط الإستهلاك: إذ يرفع الائتمان المصرفي القوة الشرائية الحالية لدى المستهلكين من أصحاب الدخل المحدودة للحصول على بعض السلع وخاصة المعمرة منها. ما يعني أن الائتمان يساعد في تحفيز وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. إذ إن أي زيادة في معدلات الإستهلاك تلحقها زيادة في معدلات الإنتاج. (كنعان، 2012: ص179)

د- تسوية المبادلات: من خلال أدوات الائتمان المصرفي كالسندات والكمبيالات وغيرها إذ إنها تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة للسند أو الكمبيالة. (الدوري، 2012: ص16)

هـ- التجارة الدولية: يساعد الائتمان في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير والتحويلات الخارجية عن طريق المصارف الأمر الذي يعطي الائتمان دوراً متميزاً، إذ تصبح العلاقة النقدية للبضائع هي الأساسية وتزول عمليات البيع الآجل وتتسارع عمليات الإنتاج والتوزيع. (كنعان، 2012: ص180)

و- تنمية النشاط المصرفي: إن اعتماد النشاط المصرفي على الودائع وتوجيهها نحو الائتمان جعل المصرف يسعى نحو جذب الودائع لتوفير التمويل المطلوب، فبدأت المصارف بأعمال تسويقية لجذب الودائع وتشجيع جمهور المدخرين وإصدار شهادات الإيداع ذات العائد المجزي لتستطيع مواجهة طلبات الائتمان المقدمة، الأمر الذي أسهم في تنمية وتوسع النشاط المصرفي. (كنعان، 2012: ص179)

3. أنواع الائتمان المصرفي هناك عدة أنواع وتصنيفات للائتمان المصرفي نذكر منها ما يأتي:

أ- حسب المدة يقسم الائتمان حسب المدة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- الائتمان ذات الآجل القصير: يمكننا القول إن نصف ما تقدمه المصارف من ائتمان هو ائتمان قصير الآجل، مدته تقل عن سنة وغالباً فإن الائتمان قصير الآجل يكون ائتماناً تجارياً من أجل تمويل شراء كمية إضافية من بضاعة معينة ويقوم الزبون بتسديد المبلغ بعد بيعه للبضاعة. (السامرائي وآخرون، 1999: ص92) وكذلك يستخدم هذا النوع من الائتمان في تمويل النشاطات الصناعية ويسمى هذا النوع من التمويل (تمويل رأس المال العامل) في المشاريع الصناعية والتجارية. (كنعان، 2012: ص175) ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن الفائدة على هذا النوع من الائتمان عادة ما تكون منخفضة. (انجرو، 2007: ص24)

- الائتمان ذات الآجل المتوسط: تتراوح مدة هذا النوع من الائتمان بين (3-5) سنوات وتخصص هذه القروض عادة لتمويل المشاريع الصناعية مثل شراء الآلات والمعدات والتوسع الصناعي. وقد ينتفع بهذا النوع من القروض المستهلكون لشراء بعض السلع المعمرة كالسيارات مثلاً. (كنعان، 2012: ص175) .

- الائتمان ذات الآجل الطويل: وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، يستخدم هذا النوع من الائتمان بشكل أساس في تمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات. (انجرو 2007: 23) وعادة ما تخصص هذه القروض للمشاريع الإنتاجية الضخمة مثل بناء المصانع، الفنادق المجمعات السياحية والسكنية، مصافي النفط، سكك الحديد، المطارات وغيرها من المشاريع الكبيرة. (كنعان، 2012: ص175)

ب- حسب الهدف: تمنح المصارف القروض للمستفيدين لتمويل حاجاتهم المختلفة وهذه الحاجات مختلفة من زبون إلى آخر لذلك فإن القروض تختلف بهدفها بين المستفيدين ويمكننا حصر القروض من حيث الهدف بالآتي:-

- القروض الاستثمارية: وهي مبالغ نقدية تقرضها المصارف للشركات الإنتاجية وتخصص لتمويل شراء الآلات والمعدات وإنشاء المباني وغيرها. إن هذه القروض تساعد الشركات على تأسيس أعمالها وبالتالي حصولها على أرباح بعد التأسيس.

- **القروض التجارية:** وهي مبالغ نقدية تقرضها المصارف للشركات التجارية بهدف شراء سلع من المنتجين وبيعها إلى المستهلكين وهنا تقوم المصارف بتنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية من خلال لعبها دور الوسيط.

- **القروض الإستهلاكية:** وهي مبالغ تقرضها المصارف للزبائن بقصد شراء سلع إستهلاكية معمرة كالسيارات والأثاث وبيع الرفاهية وغيرها. وهو ائتمان شخصي عادة يمنح للأفراد العاملين في دوائر الدولة والشركات. (كنعان، 2012 : 176)

ج- حسب الضمان: تشترط معظم المصارف أن يكون للزبون ضمان لقيمة القرض إذ يعد صافي الثروة للمقرض مقياساً أساسياً لمتانة مركزه المالي والمحدد لحجم وطبيعة القرض الذي يستلمه من المصرف. ولا يمكن للزبون التصرف بالضمان بأي شكل من أشكال التصرف. وعند عدم قدرة العميل على تسديد المبلغ في الوقت المحدد فإن من حق المصرف بيع الضمان لسداد مستحققاته. (السامرائي وآخرون، 1999: ص110) ويمكن تقسيم القروض حسب الضمان إلى نوعين:

- **القروض بضمان شخصي:** تمنح هذه القروض للأشخاص بصرف النظر عن أملاكهم، أي إن سمعة الشخص هي الضمان للقرض، وتنشأ هذه السمعة والثقة من خلال التعامل المستمر بين المصرف والزبون وبين الزبون والزبائن الآخرين الذين يعملون في نفس النشاط. (كنعان، 2012: ص177)

- **القروض بضمان عيني:** تمنح هذه القروض للشركات والمؤسسات والأشخاص على أن يقوموا بتقديم ضمانات عينية تضمن أموال المصرف في حال عدم السداد. وتكون هذه الضمانات عادة عقار أو بضاعة وهذا النوع من القروض يشكل النسبة العظمى نظراً لأن القلة من التجار يحافظون على سمعتهم بشكل دائم. (كنعان، 2012: ص177) إن المصارف التجارية لا تتحمس كثيراً بالضمانات غير المنقولة، إذ إنها تتخوف من الوقوع في مشكلات عند إعسار المقرض واحتمالية دخولها في منازعات قضائية. (عيسى، 2004: ص36)

د- حسب تعليمات البنك المركزي: يصنف الائتمان بحسب تعليمات البنك المركزي إلى مجموعات حسب الضمان للتسديد وكالاتي:- (الشيخلي، 2009: ص41)

- **الائتمان الممتاز:** وهو الائتمان الممنوح بضمان سهل التسييل ويمكن تحويله الى نقد بسهولة.
- **الائتمان الجيد:** وهو ائتمان لا يمكن الحصول عليه إلا في تاريخ سداد.
- **الائتمان المتوسط:** ويكون هذا الائتمان مستحق السداد ولم يسدد لكن لم يحن على موعد سداد (90 يوماً).
- **الائتمان دون المتوسط:** وهو ائتمان مستحق السداد مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه (90 يوماً).
- **الائتمان الرديء:** وهو ائتمان مضى على موعد استحقاقه (180 يوماً) ولم يسدد.
- **الائتمان الخاسر:** وهو ائتمان مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة ولم يسدد.

ثانياً. الإنفاق الحكومي

1- مفهوم الإنفاق الحكومي

لم يختلف معظم الاقتصاديون في إعطاء مفهوم واضح للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في إعطاء فهم واضح عن تأثيرها في النشاط الاقتصادي. لذا فإن أغلب الكتاب والمفكرين أعطوا مفاهيم وتعريف واضحة لمفهوم الإنفاق وماهية النفقة العامة وأركانها ومعاييرها. ويعرف الإنفاق الحكومي على أنه مقدار النقود التي تستخدمها الدولة كتمن للسلع والخدمات التي تحتاجها لتسيير أعمالها، وثمن رؤوس الأموال الإنتاجية التي تنفقها للقيام بمشروعاتها وكذلك المساعدات والمنح والإعانات بأشكالها المختلفة (حميد، 2015: ص4). ويعرف أيضاً بأنه "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة" (الجبوري، الزاملي، 2014: ص192). وعرف أيضاً بأنه "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة". (كريم، 2010: ص30) ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف السائدة والمتفق على معناها ويظهر من خلاله أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

أ- **النفقة العامة هي مبلغ نقدي:** إن الصفة النقدية للإنفاق الحكومي اليوم هي بخلاف ما اتبع قديماً إذ استخدم الناس في معاملاتهم عمليات المقايضة أي تبادل شيء معنوي أو مادي بشيء مادي آخر، كأن تمنحهم الدولة جزءاً من الأملاك العامة أو بعض الإمتيازات الشرفية. إن هذه الطريقة في المعاملات اختفت مع اختفاء اقتصاد المقايضة وظهور الاقتصاد النقدي، إذ أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكافة المعاملات وأصبح الإنفاق الحكومي والإيراد العام في الغالب يتم بشكل نقدي. تقوم الدولة وتنظيماتها الإدارية بوظائفها من خلال الإنفاق الحكومي لإشباع الحاجات العامة وهذا كله يتطلب وجود مبالغ نقدية. وباعتبار أن النقود هي الشكل المقبول وأن كل معاملاتنا تجري في ظل الاقتصاد النقدي فإن استخدام النقود في التعاملات المالية يمثل مسألة طبيعية. ووفق هذا فإن جميع ما ينفق من قبل الدولة وشراء السلع والخدمات لتسيير الأعمال وشراء السلع الرأسمالية وكذلك المنح والإعانات والمساعدات بكافة أنواعها يجب أن تتخذ الشكل النقدي لتتوب على أنها نفقات عامة. (محمد، 2015: ص18)

ب- **النفقة العامة تصدر من شخص عام:** إن العنصر الثاني المحدد للنفقة العامة هو أن تصدر من الذمة المالية للدولة أي أنها تصدر من شخص معنوي عام (خاضع للقانون العام)، أو أي هيئة عامة أخرى أو مفوضة عنها. ومن هذا الأساس فلا تعد نفقة عامة تلك النفقات التي ينفقها الأشخاص الخاضعين للقانون الخاص كالأفراد والهيئات أو المؤسسات الخاصة حتى إن كان الهدف من الإنفاق هو تحقيق نفع عام ومثال هذا قيام فرد أو منظمة خاصة كأن تكون مؤسسة خيرية بتقديم خدمة منفعتها عامة، مثل مد خطوط الكهرباء والماء أو شق الطرقات أو تعبيدها. ووضع المهتمين بالشأن المالي معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، فالـ**المعيار الأول** هو قانوني ويعني إلى أي جهة قانونية يتبع القائم بالنفقة، فإذا تبع القائم بالنفقة إلى القانون العام فتعتبر النفقة نفقة عامة أما إذا تبع القائم بالنفقة إلى القانون الخاص فتعتبر النفقة خاصة. أما **المعيار الثاني** فهو المعيار الموضوعي وتحدد النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، فتعتبر النفقات العامة هي تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، أو الأشخاص الخاصين أو المفوضين من الدولة. أما النفقات التي يقوم القطاع الخاص

بإنفاقها فإنها نفقات خاصة وإن كانت تؤدي نفس الوظيفة لأنه يسعى دائماً إلى أهداف ربحية. (الخطيب، شامية، 2007: ص56)

ج- النفقة العامة تلبي حاجة عامة إن العنصر الثالث من عناصر تحقق النفقة العامة هو ضرورة تحقيق منفعة عامة مثل توفير الكهرباء، الماء، النقل، الطرق وغيرها والسلعة العامة "Public Goods" خاصيتين أساسيتين أولهما أن السلعة العامة غير قابلة للاستثناء ويعني ذلك أنه من الصعب استبعاد أي شخص من الاستفادة منها حتى لو كان الشخص لا يدفع ثمن ذلك مثال ذلك الطرق ومشاريع حماية البيئة وغيرها وثانيهما انعدام المنافسة ويعني أن استهلاكها من قبل فرد ما لا يمنع استهلاكها من قبل أفراد آخرين. (محمد، 2015: ص20)

2- أنواع النفقات الحكومية

أ- النفقات الجارية والاستثمارية

- **النفقات الجارية:** وهي النفقات التي لا ينتج عن إنفاقها أي زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الإنتاجي في المؤسسات الحكومية، وعادة ما تتصف هذه النفقات بالتكرار والدورية كل سنة وتشمل هذه النفقات كل من رواتب الموظفين وأجورهم ونفقات الصيانة للموجودات ومصاريف الكهرباء والماء وغيرها من الأمور التي تتطلبها عملية تسيير الأعمال الحكومية.

- **النفقات الاستثمارية:** ويطلق عليها أيضاً بالنفقات الرأسمالية ولا تتصف هذا النفقات بالتكرار إذ إنها تذهب إلى مشاريع تنموية وبنى تحتية تسهم في زيادة رأس المال الثابت أو إلى أبواب غير متكررة تتطلبها الحاجات الطارئة كالنفقات الحربية ونفقات الإنعاش الاقتصادي وغيرها. (محمد، 2015: ص23) إن الدولة من خلال هذا النوع من الإنفاق تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي، لأن الإنفاق الاستثماري ينتج عنه زيادة في معدلات التوظيف وإنخفاض في تكاليف الإنتاج وزيادة الاستثمار الخاص ورفع معدلات الطلب الكلي الذي يؤدي إلى تحفيز الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.

ب- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

- **النفقات الحقيقية:** يعتمد هذا النوع بالأساس على مدى قيام الدولة بالتصرف بأموالها بشكل مباشر إذ إنها تستخدم جزءاً من القوة الشرائية وتمثل النفقات الحقيقية المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لتحصل مقابلها على سلع وخدمات لتسيير أعمالها واستمرار نشاطها مثل رواتب الموظفين وشراء المستلزمات السلعية لدوائر الدولة وكذلك النفقات الاستثمارية لمشاريعها. كما أن هذه النفقات تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي. (عايب، 2010: ص108)

- **النفقات التحويلية:** هي المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة ولا تحصل مقابلها على سلع وخدمات، الغرض من إنفاقها هو نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات مستفيدة أخرى لذا فهي لا تعد من عناصر الدخل الوطني، على الرغم من أنها تعتبر دخلاً إضافياً للمستفيد منها. ومن أنواعها النفقات التحويلية الاجتماعية ويكون الهدف منها رفع المستوى المعيشي لبعض الطبقات المحرومة في المجتمع وإيجاد توازن اجتماعي بين طبقات المجتمع وفئاته، مثل إعانات المرضى وكبار السن والبطالة وأصحاب الالتزامات العائلية الكبيرة.

(بومدين، 2011: ص25) والنفقات التحويلية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية لتحقيق منفعة عامة، ويشمل هذا الدعم على سبيل المثال دعم الصناعة المحلية الناشئة أو دعم جزء من السلع الضرورية التي يحتاجها المواطن أو تخفيض الضرائب أو إلغائها عن بعض السلع. ونفقات تحويلية مالية وتمثل النفقات التي تقوم الدولة بدفعها عند ممارستها لنشاطها المالي ومن صور هذه النفقات هي ما يسمى بـ (خدمة الدين) أي الفوائد التي تدفعها الدولة على القروض التي اقترضتها داخلياً وخارجياً. (ذهب 2015: ص6)

المبحث الثالث / الإطار العملي

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية بعد منتصف عام 2014 إلى انخفاض الإيرادات العامة والذي انعكس بشكل مباشر على معدلات الإنفاق الحكومي. إن انخفاض الإنفاق الحكومي بمعدلات عالية ألقى آثاره بشكل مباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة وخفّضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فيرتبط جزء كبير من نشاط بعض القطاعات بالإنفاق الحكومي والذي يمثل بدوره جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي. لذا فإننا سنحاول في هذا المبحث إيجاد علاقة بين الإئتمان المصرفي والإنفاق الحكومي وتحليل مدى إمكانية توجيه الإئتمان المصرفي نحو بعض القطاعات وتنشيطها ورفع معدلاتها.

أولاً- أثر تراجع الإنفاق الحكومي في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج الإجمالي/ أثر انخفاض أسعار النفط سلباً على إيرادات كل إقتصادات الدول النفطية في جميع أنحاء العالم، إلا أن الفرق الحقيقي بين دولة وأخرى كان بمدى قدرة إقتصاد الدولة على امتصاص آثار هذا الانخفاض، ودرجة اعتماد إقتصاد الدولة على الإنفاق الحكومي كمتغير أساس وحجمه في الناتج المحلي الإجمالي. ألقى انخفاض الإنفاق الحكومي في العراق ظلاله على معظم القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ حتمت هيكلية الإقتصاد العراقي ذلك والذي يمثل إقتصاداً نفطياً بالدرجة الأولى، وربما اختلف حجم هذا التأثير بين قطاع وآخر إلا أن الذي يمكن قوله أن معظم القطاعات الاقتصادية والمحركة للنشاط الإقتصادي في البلاد تأثرت عدا كل من قطاع النفط الذي بقي قطاعاً قائداً وقطاعي الجملة والمفرد والنقل والمواصلات والاتصالات. ويوضح جدول (1) نسبة مساهمة مجموعة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013-2016.

جدول (1)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي					
2017 ¹	2016	2015	2014	2013	
-	6.62	60	7.43	8.41	التعدين والمقالع
-	8.3	1.3	9.5	8.6	البناء والتشييد
-	6	8.6	8.12	6.12	المال والتأمين والعقارات
-	3	3	9.6	9.6	الزراعة والغابات
-	8.0	9.0	1.3	3	الصناعة التحويلية
-	7.7	7.7	4.6	5.6	تجارة الجملة والمفرد والفنادق
-	3.5	1.6	7.2	7.2	النقل والمواصلات والاتصالات
-	1.1	2.1	5.2	1.2	الكهرباء والماء
-	6.9	2.11	16	6.17	خدمات التنمية الاجتماعية ²

المصدر: إستناداً إلى البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ التقارير الاقتصادية للسنوات 2013-2016.

¹ بيانات غير متوفرة حالياً.

² - يشمل كل من خدمات التعليم، الصحة، البلدية، البحث والتطوير، الخدمات الترفيهية، الخدمات الشخصية إلى غيرها من الخدمات.

يعطي الجدول (1) مؤشرات واضحة على انخفاض مؤشرات معظم القطاعات الاقتصادية تزامناً مع تراجع الإنفاق الحكومي فارتفعت نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع والذي يمثل النفط 99% منه والذي يعود إلى الزيادة الحاصلة في الإنتاج إذ وصل إلى 42، 44، 60، 63 % للأعوام 2013، 2014، 2015، 2016، على التوالي. فيما انخفضت نسبة مساهمة نشاط قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات عالية فانخفضت بمعدل 13% عام 2014 و 54% عام 2015 و 44% عام 2016 عما كان عليه في عام 2013 بسبب توقف مشاريع الأبنية والإنشاءات التي تنفذها الحكومة فضلاً عن إلى انخفاض نشاط القطاع الخاص. أما نشاط المال والتأمين والعقارات انخفض بشكل كبير أيضاً إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 6،12% وارتفعت عام 2014 إلى 8،12% إلا أنها انخفضت عامي 2015 و 2016 إلى 8،6% و 6% على التوالي، أي أنها فقدت أكثر من 50% من مساهمتها مقارنة بالعام 2014. يعود السبب الأساس لهذا الانخفاض إلى انخفاض نشاط العقارات بالدرجة الأولى حيث الأزمة الأمنية نتيجة دخول المجاميع الإرهابية إلى العراق واحتلالها ما يقارب الثلث من أراضيه مما سببت إرباكاً واضحاً وحالة من اللاتأكد لدى معظم المواطنين في المحافظات الآمنة وغير الآمنة. كذلك انخفضت نسبة مساهمة نشاط الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الإجمالي من 9،6% عامي 2013 و 2014 إلى 3% عامي 2015 و 2016. ويعود السبب الأساس في هذا إلى الأزمة الأمنية في كل من محافظات الموصل وصلاح الدين والأنبار وجزء من كركوك إذ انخفض إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بسبب ترك معظم المزارعين أراضيهم ونزوحهم إلى مناطق أخرى من البلاد أكثر أماناً. علاوة على ذلك انخفض الإنفاق الحكومي التشغيلي والاستثماري على هذا القطاع بمعدلات عالية وصلت إلى 78% عام 2017 عما كان عليه عام 2014. وربما كان لعدم استلام مجموعة كبيرة من الفلاحين مستحقاتهم عن إنتاج الحنطة والشعير لأغراض إنتاج طحين البطاقة التموينية بسبب العجز المالي أثراً مهماً أيضاً إذ تأخرت الحكومة كثيراً في تسديد مستحقاتهم. أما قطاع الصناعة التحويلية فانخفض أيضاً رغم مستوياته السابقة المنخفضة، فبينما ارتفع ارتفاعاً طفيفاً عام 2014 إلى 1،3% مقابل 3% في عام 2013 إلا أنه عاود الانخفاض بمعدلات عالية عامي 2015 و 2016 إلى 9،0، 8،0 على التوالي. يعود هذا الانخفاض الكبير في قطاع الصناعة التحويلية إلى مجموعة من الأسباب والمؤثرات والتي على رأسها قيام وزارة الصناعة والمعادن بدمج وتقليص بعض شركاتها لتصل إلى 32 شركة بعد أن كانت 37 شركة. كذلك فإن انخفاض الإنفاق الحكومي بشكل عام خفض من معدل مشتريات الحكومة من الشركات الصناعية وخاصة إن الشركات العامة لها الأولوية والتقديم على غيرها. كما توقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات مثل معامل سمنت الفلوجة، حمام العليل وسمنت سنجار والشركة العامة لصناعة الأسمدة المنطقة الشمالية والشركة العامة للفوسفات بسبب الأوضاع الأمنية. فضلاً عن انخفاض معدلات تجهيز الطاقة الكهربائية لفترات طويلة مما انعكس بدوره على عملية الإنتاج.

وفيما يخص قطاع الجملة والمفرد والفنادق وما شابهه فقد ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى ما عدا الانخفاض الطفيف عام 2014 إذ وصلت إلى 5،6، 5،6، 7،7، 7،7 في الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016. مما يؤثر عدم قدرة معظم المستهلكين على تغيير عاداتهم الاستهلاكية. أما فيما يخص قطاع النقل والمواصلات والاتصالات فقد أسهم ب 2،7، 2،7، 1،6، 3،5 في الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 على التوالي إلا أنه رغم إرتفاعه في عامي 2015 و 2016 عما

كان عليه عامي 2013 و 2014 ما زال قطاعاً ضعيفاً لما لهذا القطاع من دور مهم في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لكونه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة والوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والإنتاجية المتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثل من اختصار لعامل الزمن وإستغلال للموارد المادية والبشرية. وبخصوص قطاع الماء والكهرباء فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً في عامي 2015 و 2016 فبينما وصلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عامي 2013 و 2014 الى 1,2 و 5,2 على التوالي إلا أنها انخفضت بنسبة عالية بلغت أكثر من 50% عامي 2014 و 2015 إذ بلغت 2,1 و 1,1 على التوالي ويعود هذا إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع يرافقه زيادة في الطلب على الطاقة وتقدم الكثير من البنى التحتية ناهيك عن الأوضاع الأمنية. أما قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية فانخفض بمعدلات عالية أيضاً إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 17، 16، 11، 2، 9، 6 على التوالي وهذا يعني انخفاض مساهمته عام 2016 بأكثر من 44% مقارنة بالعام 2013 ويعود هذا إلى انخفاض نشاط الحكومة العامة وإنفاقها في هذا المجال.

ثانياً. أهم القطاعات المتأثرة بأزمة الإنفاق الحكومي

يشير التحليل السابق إن انخفاض النشاط في مجموعة من القطاعات الاقتصادية كان لسببين رئيسيين الأول هو انخفاض الإنفاق الحكومي والثاني تمثل بالأزمة الأمنية وإحتلال التنظيمات الإرهابية جزءاً من الأراضي العراقية. ومن هذا المنطلق فإننا سنبحث ونحل بشكل تفصيلي القطاعات التي تأثرت بشكل كبير جراء انخفاض الإنفاق الحكومي باعتباره الجزء الذي استند عليه موضوع البحث والتي ستكون كل من قطاع البناء والتشييد وقطاع الزراعة والغابات وقطاع الكهرباء وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية³.

1- قطاع البناء والتشييد/ شهد قطاع البناء والتشييد بعد عام 2014 انخفاضاً كبيراً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ فقد أكثر من 50% من مساهمته في عام 2013 ولتحليل ذلك بشكل تفصيلي فإننا سنحاول أن نحلل بعض البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط بشأن الأبنية والإنشاءات في القطاع العام والخاص ونسب الإنخفاض فيهما. والجدول (2) يبين نسبة قطاع البناء والتشييد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التغير فيه.

جدول (2)

مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التغير

السنة	نسبة القطاع الى الناتج	نسبة التغير عن العام السابق%
2013	8,6	-
2014	9,5	(13)
2015	1,3	(47)
2016	8,3	22
2017	-	-

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ التقارير الاقتصادية للسنوات 2013-2016.

جاء الانخفاض في هذا القطاع إلى جملة من الأسباب جزء كبير منها يتعلق بانخفاض الإنفاق الحكومي على هذا القطاع الحيوي، وجزء يتعلق بانخفاض دور ومساهمة القطاع الخاص فيه مع الأسباب الأساسية

³ - إستبعد الباحث قطاع الصناعة التحويلية بسبب إستمرار الحكومة دعم هذا القطاع بمستويات عالية مقارنة للدعم الذي قدمته لها في الأعوام التي سبقت الأزمة .

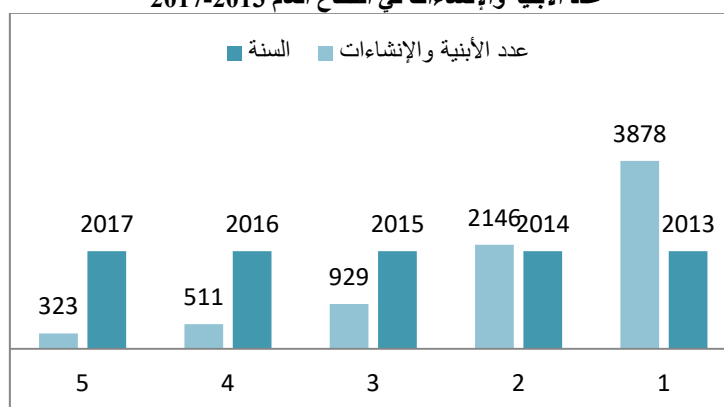
التي وردت أعلى الصفحة. وفيما يأتي جدول (3) يبين عدد وقيمة الأبنية في القطاع العام والخاص للسنوات 2013-2017 وانخفاض الكلف فيهما.

جدول (3)
عدد وقيمة الأبنية والإنشاءات في القطاع العام والخاص للسنوات (2013-2017)
مليار دينار

السنة	مجموع الأبنية والإنشاءات في القطاع العام	الكلفة	مجموع الأبنية والإنشاءات في القطاع الخاص	الكلفة
2013	3878	883.10	31892	174.2
2014	2146	428.4	24537	825.1
2015	929	360.3	22716	788.1
2016	511	391.3	⁴ -	-
2017	323	952.1	-	-

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية البناء والتشييد/ تقرير إحصاءات الأبنية والإنشاءات في القطاع العام لسنة 2017.

شكل (1)
عدد الأبنية والإنشاءات في القطاع العام 2013-2017



المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الجدول (3)

تبين بيانات الجدول (3) مدى انخفاض الإنفاق الحكومي في قطاع البناء والتشييد إذ بلغ كلفة الإنفاق الحكومي في هذا القطاع عام 2013 ما يقارب 8,10 تريليون دينار عراقي بواقع (3878) مشروعاً. بدأ بعدها بالانخفاض المستمر إذ بلغت عام 2014 (4,4) تريليون دينار عراقي تقريباً بواقع (4428) مشروعاً بسبب عدم إقرار الموازنة العامة للدولة لظروف سياسية من جانب وانخفاض أسعار النفط العالمية بعد منتصف السنة من جانب آخر. أما عام 2015 فبلغت كلف الأبنية والإنشاءات 3,3 تريليون دينار بواقع (929) مشروعاً وفي عام 2016 بلغت الكلف 3,3 تريليون دينار عراقي أيضاً وبواقع (511) مشروعاً. وربما يعود هذا الانخفاض في العدد مقابل بقاء الكلف على حالها تقريباً إلى تركيز الحكومة على بعض المشاريع المهمة فقط وعدم البدء بمشاريع جديدة. أما في عام 2017 فانخفضت بشكل أكبر إذ بلغت الكلف 9,1 تريليون دينار تقريباً بواقع (323) مشروعاً فقط إذ أقرت الموازنة الإستثمارية للدولة في حينها بمبلغ مساوٍ تقريباً لمبلغ العجز. وهذا يعني أن انخفاض الإنفاق الحكومي على هذا القطاع بين عامي 2013

⁴ بيانات غير متوفرة

و2017 بلغ ما يقارب 84% مما أدى إلى تراجع حقيقي وكبير في هذا القطاع المهم والمحرك لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص ورغم عدم حصول الباحثين على بيانات عامي 2016 و2017 إلا إن البيانات المتوفرة لعامي 2014 و2015 تبين انخفاضاً واضحاً فيه، فانخفضت كلف الأبنية والإنشاءات عام 2014 إلى 8،1 تريليون دينار عراقي تقريباً بواقع (537،24) مشروعاً مقارنة بـ1،2 عام 2013 وبواقع (892،31) مشروعاً وانخفضت عام 2015 إلى 7،1 تريليون دينار تقريباً بواقع (22716) مشروعاً. ويتوقع الباحث استمرار الانخفاض في نشاط البناء والتشييد الخاص عام 2016 وارتفاعه عام 2017 بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وتحرير معظم المدن العراقية وعودة الكثير من النازحين إليها. من كل ما تقدم من بيانات وتحليلات فإن تأثير الإنفاق الحكومي على نشاط قطاع البناء والتشييد كان له الأثر الأكبر على هذا القطاع إذ انخفض الإنفاق الحكومي عام 2017 إلى 9،1 تريليون دينار عراقي مقارنة بـ8،10 تريليون دينار عراقي عام 2013.

2- القطاع الزراعي/ تأثر قطاع الزراعة شأنه شأن العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى بأزمة الإنفاق الحكومي فانخفض إنفاق الحكومة التشغيلي والاستثماري على هذا القطاع بمعدلات عالية فضلاً عن الظروف الأمنية التي ساعدت على ذلك. والجدول (4) يوضح الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي للسنوات 2014-2017.

جدول (4)
الإنفاق الجاري والاستثماري على القطاع الزراعي للسنوات 2014-2017
(مليار دينار)

السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	مجموع الإنفاق
2014	5,311	1,672	6,983
2015	6,507	8,918	4,1426
2016	3,229	5,239	8,468
2017	3,171	2,41	5,212

المصدر: إستناداً إلى البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة الإحصائية للسنوات 2013-2017.

توضح البيانات الواردة في جدول (4) انخفاضاً كبيراً في الإنفاق الحكومي على هذا القطاع الحيوي وبالرغم من بلوغ مجموع الإنفاق لعام 2014 (6,983) مليار دينار تقريباً وارتفاعه عام 2015 إلى 4،1 تريليون تقريباً إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إنخفضت أكثر من النصف بسبب خروج الكثير من الأراضي الزراعية من حيز الإنتاج. وفي عام 2016 بلغ الإنفاق الحكومي 8،468 مليار دينار تقريباً فقط مما يعني انخفاض الإنفاق على هذا القطاع إلى ما يقارب 67% عما كان عليه في عام 2015. أما عام 2017 فشهد انخفاضاً أكبر وصل إلى أكثر من نصف ما كان عليه عام 2017 بواقع 5،212 مليار دينار عراقي فقط مثلت الموازنة الاستثمارية منه 2،41 مليار دينار عراقي فقط .

3- قطاع الكهرباء/ يعد قطاع الكهرباء من القطاعات الاقتصادية المهمة والذي ما تزال مشاكله قائمة في العراق لأسباب عديدة أولها عدم قدرة الإنتاج على تغطية الطلب وثانيها تقادم واندثار العديد من البنى التحتية مما أدى إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية. ورغم المبالغ الكبيرة التي أنفقت على هذا القطاع إلا إنه ما يزال دون

المستويات المطلوبة إذ الانقطاع المستمر في الطاقة الكهربائية. جاءت أزمة الإنفاق الحكومي مؤثرة جداً على هذا القطاع إذ انخفض إنفاق الحكومة بمعدلات عالية ورغم كل المحاولات التي جاءت للنهوض بهذا القطاع والتي كان على رأسها خصخصة الجباية وطرح بعض مشاريع إنشاء المحطات الكهربائية للاستثمار إلا أنه مايزال قطاعاً ضعيفاً كما أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً كما موضحة في الجدول (1). والجدول (5) يوضح الإنفاق الحكومي على قطاع الكهرباء ونسب التغير فيه للسنوات 2013-2017.

جدول (5)
الإنفاق الحكومي على قطاع الكهرباء للسنوات 2014-2017
تريليون دينار

السنة	مجموع الإنفاق	نسبة التغير %
2013	4,7	-
2014	7,3	(50)
2015	3,1	(65)
2016	9,1	46
2017	3,3	74

المصدر: إستناداً إلى البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة الإحصائية للسنوات 2013-2017.
توضح البيانات الواردة في الجدول (5) مدى التغير في الإنفاق على قطاع الكهرباء فبينما وصل الإنفاق عام 2013 وهو العام الذي سبق الأزمة 4,7 تريليون دينار عراقي تقريباً إنخفض عام 2014 الى 7,3 تريليون دينار عراقي ما يعني انخفاض الإنفاق بنسبة 50%. أما عام 2015 إنخفض أكثر إذ بلغ مجموع الإنفاق على هذا القطاع 3,1 تريليون دينار عراقي تقريباً فقط مما يعني انخفاضه بنسبة 65% عما كان عليه في عام 2014 و82% عما كان عليه عام 2013. أما عام 2016 شهد ارتفاعاً قدره 600 مليار دينار عراقي تقريباً عما كان عليه في عام 2015 إذ وصل الإنفاق على هذا القطاع الى 9,1 تريليون دينار عراقي تقريباً، وفي عام 2017 ارتفع الإنفاق مع التحسن في أسعار النفط ليصل إلى 3,3 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو إرتفاع مثل ما نسبته 74% عما كان عليه عام 2016.

4- قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية/ يشمل هذا القطاع كل من خدمات التربية والتعليم، الصحة، البلدية، البحث والتطوير، الخدمات الترفيهية، الخدمات الشخصية إلى غيرها من الخدمات. ولحصر تأثير انخفاض الإنفاق الحكومي على هذا القطاع المهم الذي يمثل المساهم الثاني في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع التعدين والمقالع تم اختيار كل من وزارات الصحة والتربية والتعليم والبلديات وتحليل مدى انخفاض الإنفاق في هذه الوزارات وما إذا كان له أثر في انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي . والجدول (6) يوضح حجم الإنفاق في كل من وزارات الصحة والتربية والتعليم والبلديات للسنوات 2013-2017 .

جدول (6)
الإنفاق الحكومي على كل من وزارات الصحة والتربية والتعليم والبلديات للسنوات 2013-2017
(مليار دينار)

السنة	وزارة الصحة	وزارة التربية	وزارة التعليم	وزارة البلديات	المجموع
2013	700,4	770,7	844,2	227,1	541,16
2014	089,4	410,7	526,2	131,1	156,15
2015	243,3	034,7	277,2	465	019,13
2016	203,3	513,7	218,2	8,82	168,13
2017	5143,1	788,1	319,3	-	250,6

المصدر: استناداً إلى البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة الإحصائية للسنوات 2013-2017.

⁵ - يشمل وزارتي الصحة والبيئة بعد قرار دمجهما .

تبين الأرقام الواردة في الجدول (6) الخاصة بوزارة الصحة إنخفاض الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي ابتداء من العام 2014، فبلغ الإنفاق الصحي عام 2013 (7,4) تريليون دينار عراقي وانخفض عام 2014 الى 4 تريليون دينار عراقي تقريباً وانخفض بشكل أكبر عام 2015 ليصل إلى 2,3 تريليون دينار عراقي، واستمر عام 2016 بنفس مستوى عام 2015 إلا أن العام 2017 شهد انخفاضاً كبيراً إذ وصل إلى 1,1 تريليون دينار عراقي على الرغم من دمج تخصيصات وزارتي الصحة والبيئة معاً. أثر هذا الإنخفاض الحاد على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وعدم توافر العديد من أنواع الأدوية التي كانت توفرها الوزارة سابقاً. أما وزارة التربية فشهدت انخفاضاً طفيفاً في عام 2014 وكذلك عام 2015 فبينما بلغ الإنفاق في عام 2013 (7,7) تريليون دينار عراقي تقريباً انخفض في عام 2014 إلى 4,7 تريليون دينار عراقي تقريباً ثم 7 تريليون دينار عراقي تقريباً في عام 2015. لتعاود الارتفاع عام 2016 إلى 5,7 تريليون دينار عراقي تقريباً، لكن في عام 2017 انخفضت انخفاضاً كبيراً وغير متوقع إذ وصلت إلى 7,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو انخفاض يمثل نسبة 86% عما كان عليه في 2016. وبخصوص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإنها شهدت هي الأخرى انخفضات طفيفة ابتداء من عام 2014 إذ بلغ الإنفاق في هذه السنة 5,2 تريليون دينار عراقي تقريباً مقارنة بـ 8,2 تريليون دينار عراقي تقريباً في عام 2013. أما عام 2015 فانخفض الإنفاق أكثر إذ وصل 2,2 تريليون دينار عراقي تقريباً وفي عام 2016 إنخفض الإنفاق بواقع 59 مليار دينار عراقي. وارتفع الإنفاق في عام 2017 بشكل واضح إذ وصل إلى 3,3 تريليون دينار عراقي تقريباً. ويرى الباحث أن هذا الارتفاع لا يعود إلى زيادة تخصيصات الوزارة بل بسبب إلحاق وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتوحيد تخصيصاتهما في الموازنة. أما وزارة البلديات فكانت المتضرر الأكبر بين مجموعة خدمات التنمية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة فبينما وصلت تخصيصاتها عام 2013 إلى 2,1 تريليون دينار عراقي تقريباً انخفضت انخفاضاً طفيفاً عام 2014 عند 1,1 تريليون دينار عراقي تقريباً إنخفضت بشكل أكبر عام 2015 إلى 465 مليار دينار عراقي فقط ثم انخفض بشكل ملحوظ أكبر عام 2016 إلى 5,82 مليار دينار عراقي فقط أي بنسبة 92% عما كان عليه في عام 2013 مما أدى إلى ضعف واضح في الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين.

ثالثاً. تطور الائتمان المصرفي في ظل تراجع الإنفاق الحكومي

1- التوزيع القطاعي لإئتمان المصارف الحكومية

يقسم الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية ليقاس مقدار ما وجه من أموال لكل قطاع اقتصادي وقد أسهم في هذا الائتمان كل من المصارف الحكومية والأهلية لذا سيتم تقسيم البيانات إلى جزأين الأول يتعلق بإئتمان المصارف الحكومية والثاني يتعلق بإئتمان المصارف الأهلية. وفيما يأتي جدول يوضح التوزيع القطاعي لإئتمان المصارف الحكومية للسنوات 2014-2017 .

جدول (7)
التوزيع القطاعي لإئتمان المصارف الحكومية 2017-2014

قطاع/ سنة	2014	2015	2016	2017
التعدين والمقالع	983,21	6	6	6
البناء والتشييد	305,612,7	024,386,7	807,671,6	146,079,7
المال والتأمين والعقارات	417,845	801,035,1	426,684	138,682
الزراعة والغابات والصيد	477,864,1	230,961,1	886,046,2	685,651,1
الصناعة التحويلية	267,419,1	750,906,1	394,348,1	762,249,1
تجارة الجملة والمفرد	395,270,1	257,412,1	260,638,1	232,010,2
النقل والمواصلات والخزن	649,935,1	214,690,1	055,543,2	554,403,2
الكهرباء والماء والغاز	279,772	107,702	379,379,1	753,002,2
خدمات التنمية الإجتماعية	142,135,11	288,982,12	657,519,13	685,753,13
العالم الخارجي	966	926	948,17	926
المجموع الكلي	880,877,26	603,077,29	818,849,29	886,833,30

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ التقارير الإحصائية للسنوات 2017-2014.

تبين الأرقام الواردة في جدول (7) انخفاض الإئتمان الممنوح لقطاع التعدين والمقالع من 22 مليار دينار عراقي تقريباً في العام 2014 إلى 6 مليون دينار عراقي للأعوام 2015، 2016، 2017 ورغم هذا الانخفاض إلا أن تقديم الائتمان إلى هذا القطاع لا يعوّل عليه كثيراً لأسباب عدة أولها أن هذا القطاع هو قطاع حكومي محتكر يمثل النفط 99% منه تقريباً وهو خاضع للتطوير والنمو من قبل وزارة النفط والشركات الأجنبية من خلال عقود جولات التراخيص. أما السبب الثاني فيعود إلى أن هذا القطاع هو من القطاعات القليلة التي استمرت بالارتفاع والنمو خلال سنوات الأزمة بشكل سريع وملحوظ. أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد فبلغ الإئتمان المقدم من قبل المصارف الحكومية في العام 2014 6,7 تريليون دينار عراقي تقريباً لينخفض بعدها في عامي 2015، 2016 إلى 4,7 و 7,6 تريليون دينار عراقي تقريباً على التوالي. أما عام 2017 فارتفع إلى 7,7 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو إرتفاع جيد ويمثل أكبر مبلغ إئتمان ممنوح لهذا القطاع خلال سنوات البحث. وبخصوص قطاع المال والعقارات والمصارف فقد شهد الإئتمان الممنوح لهذا القطاع تذبذباً خلال سنوات البحث فبينما وصل في عام 2014 إلى 845 مليار دينار عراقي تقريباً ارتفع عام 2015 ليصل إلى 1 تريليون دينار عراقي تقريباً وانخفض في عامي 2016 و2017 إلى 684 و 682 مليار دينار عراقي تقريباً على التوالي وهو انخفاض مثّل ما نسبته 31% عما كان عليه في عام 2015، ويتعلق الجزء الأكبر لهذا الانخفاض بالأزمة الأمنية. أما الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والغابات والصيد فبلغ في العام 2014 ما يقارب 86,1 تريليون دينار عراقي وارتفع عام 2015 إلى 96,1 تريليون دينار عراقي وارتفع أكثر في عام 2016 ليصل إلى 04,2 تريليون دينار عراقي تقريباً ولكنه انخفض عام 2017 إلى 65,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو مستوى أقل مما كان عليه في الأعوام الثلاثة التي سبقت. وربما يعود السبب في هذا إلى ارتفاع الائتمان الممنوح في السنوات الثلاثة التي سبقت سنة 2017 عن طريق مبادرة البنك المركزي وكذلك تلبية المصرف الزراعي لطلبات بعض القروض رغم الظروف الأمنية.

أما قطاع الصناعة التحويلية فبالرغم من أهميته القصوى ومحاولات الحكومة وكذلك البنك المركزي من خلال مبادرته في دعم الصناعة المحلية وإيجاد دور للقطاع الخاص فيها وإعادة تشغيل بعض الشركات

الصناعية العامة إلا أنه لا يوجد ما يؤشر ذلك إئتمانياً، فالمشاريع الجديدة وتأهيل المشاريع القديمة تحتاج إلى تمويل وبالتالي يجب أن ينعكس هذا على مستويات الإئتمان الممنوح لهذا القطاع المهم. إذ بلغ الائتمان خلال عام 2014 (4,1) تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2015 إلى 9,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو ارتفاع جيد ومهم إلا أنه انخفض عامي 2016 و 2017 إلى مستويات أقل مما كان عليه في السنتين السابقتين ليصل إلى 3,1 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2016 و 2,1 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2017. وجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي وعلى لسان أحد مديريه العاميين في ورشة عمل أقامتها جامعة النهريين وحضرها الباحث بخصوص المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2017، أشار إلى تلكؤ المبادرة الصناعية للبنك المركزي، ولم يمنح منها سوى 16 مليار دينار عراقي من أصل المبلغ البالغ 666,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو مبلغ يمثل أقل من 1% على الرغم من مرور سنتين على إطلاقها. أما قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابهها فشهد ارتفاعاً مستمراً بمعدلات الإئتمان الممنوح فبينما بلغ في العام 2014 حوالي 27,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2015 إلى ما يقارب 4,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع أكثر خلال عامي 2016 و 2017 ليصل إلى 6,1 و 2 تريليون دينار عراقي تقريباً على التوالي. ويعود النشاط في هذا القطاع إلى زيادة الإستهلاك المحلي كما أن هذا القطاع خلال سنوات البحث إرتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. لكن ما يؤخذ على هذا القطاع أنه يعتمد بالدرجة الأساس على السلع المستوردة لعدم توافر الإنتاج المحلي الكافي. أما ائتمان قطاع النقل والمواصلات والاتصالات فشهد ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات البحث فبينما وصل عام 2014 إلى 9,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وانخفض عام 2015 إلى 7,1 تريليون دينار عراقي تقريباً ثم ارتفع بشكل ملحوظ عام 2016 إلى 5,2 تريليون دينار عراقي تقريباً أي ما نسبته 47% عن العام السابق وانخفض بنسبة 4% عام 2017 ليصل إلى 4,2 تريليون دينار عراقي تقريباً وقد نرى أثر هذا التغير في حجم الإئتمان جلياً في نسبة مساهمة هذا القطاع فعام 2016 الذي شهد أكبر ائتمان ممنوح لهذا القطاع شكل أكبر نسبة مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البحث. أما قطاع الماء والكهرباء فشهد إرتفاعاً ملحوظاً خلال عامي 2016 و 2017 على الرغم من انخفاضه عام 2015 عما كان عليه عام 2014، فوصل في عام 2014 إلى 772 مليار دينار عراقي تقريباً وانخفض عام 2015 بواقع 70 مليار ليصل إلى 700 مليار دينار عراقي تقريباً، ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2016 ليصل إلى 379,1 تريليون دينار عراقي، أي بنسبة 97% تقريباً عما كان عليه عام 2015 وارتفع أكثر في عام 2017 إلى 2 تريليون دينار عراقي تقريباً وهو ارتفاع شكل نسبة 45% عما كان عليه عام 2016 و 185% عما كان عليه عام 2015. أما قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية فشهد ارتفاعاً مستمراً خلال سنوات البحث شأنه شأن قطاع الجملة والمفرد، فبلغ الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع عام 2014 مبلغاً قدره 1,11 تريليون دينار عراقي تقريباً إرتفع أكثر عام 2015 إلى 9,12 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع أكثر عام 2016 إلى 5,13 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع مرة أخرى عام 2017 إلى 7,12 أي بواقع 200 مليار دينار عراقي تقريباً .

وبخصوص قروض العالم الخارجي وبالرغم من عدم نشاط وفعالية هذا النوع من الائتمان على المستوى المحلي لكنه بلغ مستويات منخفضة عام 2014 و 2015 بواقع 966 و 926 مليون دينار عراقي فقط على التوالي وارتفع عام 2016 إلى 9,17 مليار دينار عراقي وعاود الانخفاض عام 2017 إلى نفس المستوى الذي كان عليه عام 2015 والبالغ 926 مليون دينار عراقي.

2- التوزيع القطاعي لائتمان المصارف الأهلية

تشير البيانات الخاصة بالتوزيع القطاعي لائتمان المصارف الأهلية ومجموع الإئتمان الممنوح من قبل المصارف الأهلية إلى ضعف دور المصارف هذه المصارف مقارنة بالمصارف الحكومية، وبالرغم من ضعف هذا الدور إلا أننا سنقوم بتحليل الائتمان وإلى أي القطاعات الاقتصادية تم توجيهه. وفيما يأتي جدول يوضح التوزيع القطاعي للائتمان للسنوات 2014-2017 .

جدول (8)

التوزيع القطاعي لائتمان المصارف الأهلية للسنوات 2014-2017

(مليون دينار)

قطاع/ سنة	2014	2015	2016	2017
التعدين والمقالع	174	362	764	0
البناء والتشييد	405,265,1	275,015,1	492,248,1	750,810
المال والتأمين والعقارات	187,220	224,292	633,157	576,367
الزراعة والغابات والصيد	319,72	928,76	749,81	496,92
الصناعة التحويلية	152,576	940,489	114,506	563,484
تجارة الجملة والمفرد	699,600,3	141,834,3	723,017,4	047,089,4
النقل والمواصلات والخزن	775,218	715,491	546,232	678,238
الكهرباء والماء والغاز	074,178	579,115	320,82	662,292
خدمات التنمية الاجتماعية	347,087,1	691,320,1	042,989	215,742
العالم الخارجي	055,26	228,38	922,13	956
المجموع الكلي	187,245,7	083,675,7	305,330,7	943,118,7

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ التقارير الاقتصادية للسنوات 2013-2016.

تبين البيانات الواردة في الجدول (8) إرتفاع الائتمان الممنوح لقطاع التعدين والمقالع على الرغم من أنه قطاع حكومي بحت فبلغ الائتمان الممنوح لهذا القطاع 174، 362، 764 مليون دينار عراقي تقريباً للسنوات 2014، 2015، 2016، على التوالي وسدد هذا الائتمان بالكامل عام 2017 .

أما قطاع البناء والتشييد فقد شهد إرتفاعاً وإنخفاضاً، فبينما كان 265,1 ترليون دينار عراقي تقريباً في عام 2014 إنخفض عام 2015 إلى 015,1 ترليون دينار عراقي تقريباً وعاد ليرتفع عام 2016 إلى 248,1 ترليون دينار عراقي تقريباً إلا أنه إنخفض عام 2017 بنسبة 35% وبواقع 810 مليار دينار عراقي فقط.

ويعد الإئتمان الممنوح إلى هذا القطاع جيداً إذا ما قارناه بالإئتمان الممنوح بالقطاعات الأخرى

أما قطاع المال والتأمين والعقارات فقد كانت المبالغ الممنوحة لهذا القطاع ضئيلة مقارنة بأهميته النسبية فقد بلغ الائتمان الممنوح لهذا القطاع عام 2014 مبلغاً قدره 220 مليار دينار وارتفع عام 2015 إلى 292 مليار دينار عراقي تقريباً وانخفض عام 2016 بنسبة 46% ليلبلغ 157 مليار دينار عراقي تقريباً إلا أنه في عام 2017 إرتفع إلى مستويات أعلى من كل السنوات السابقة إذ وصل إلى 367 مليار دينار عراقي تقريباً.

أما قطاع الزراعة والغابات فكان الائتمان الممنوح له ضئيلاً أيضاً مقارنة بأهميته الاقتصادية، فبلغ الائتمان الممنوح خلال عام 2014 مبلغاً قدره 72 مليار دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2015 إلى 77 مليار دينار عراقي تقريباً وارتفع أيضاً عامي 2016 و2017 إلى 82، 92 مليار دينار عراقي على التوالي . وبخصوص قطاع الصناعة التحويلية فقد شهد هو الآخر ارتفاعاً وإنخفاضاً فبلغ عام 2014 مبلغاً قدره 576 مليار دينار عراقي تقريباً وانخفض عام 2015 إلى 490 مليار دينار عراقي تقريباً، وارتفع عام 2016 إلى 506 مليار دينار عراقي تقريباً ثم عاد وانخفض عام 2017 إلى 484 مليار دينار عراقي تقريباً. تشيرنا هذه الأرقام إلى عدم وجود دعم مصرفي حقيقي لهذا القطاع وأن كل المحاولات لخلق قطاع صناعي حيوي ومهم في العراق هي بعيدة عن القنوات المصرفية والتي تمثل الحلقة التمويلية الأساس.

أما قطاع الجملة والمفرد فيعد أنشط قطاع بالنسبة لائتمان المصارف الأهلية فقد شهد مبالغ عالية تصل إلى نصف الائتمان الممنوح لجميع القطاعات فوصل عام 2014 إلى 6,3 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2015 إلى 8,3 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع أكثر عام 2016 إلى 017,4 تريليون دينار عراقي تقريباً واستمر بالارتفاع عام 2017 بواقع 089,4 مليار دينار عراقي تقريباً أي بحدود 72 مليار دينار عراقي تقريباً. ويرتبط هذا الارتفاع بالائتمان الممنوح إلى هذا القطاع بالحركة التجارية وكم التجار المتعاملين مع المصارف الأهلية مقارنة ببقية فئات المجتمع.

أما قطاع النقل والمواصلات والاتصالات فوصل عام 2014 إلى 218 مليار دينار عراقي وارتفع عام 2015 بنسبة 125% بواقع 491 مليار دينار عراقي تقريباً وانخفض عام 2016 إلى 232 مليار دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2017 بواقع 6 مليار دينار عراقي فقط ليصل إلى 238 مليار دينار عراقي تقريباً.

أما قطاع الماء والكهرباء فقد شهد خلال السنوات الثلاثة الأولى من سنوات البحث انخفاضاً واضحاً على الرغم من ضآلته فبلغ في الأعوام 2014، 2015، 2016 مبلغاً قدره 115، 178، 82 مليار دينار عراقي تقريباً، أما خلال عام 2017 فارتفع بشكل ملحوظ بنسبة 256% وبواقع 292 مليار دينار عراقي تقريباً.

أما قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية فيعد القطاع الأنشطة بعد قطاعي الجملة والمفرد والبناء والتشييد إذ بلغ الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع خلال عام 2014 مبلغاً قدره 087,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2015 إلى 320,1 تريليون دينار عراقي تقريباً وانخفض خلال عامي 2016 و 2017 إلى 989 و742 مليار دينار عراقي على التوالي أي بنسبة 25%، 44% إذا ما قارناها بسنة 2015. أما الائتمان الممنوح إلى العالم الخارجي فهو القطاع الوحيد الذي بلغ مستويات أعلى مما هو عليه في المصارف الحكومية فقد بلغ عام 2014 مبلغاً قدره 26 مليار دينار عراقي تقريباً وارتفع عام 2015 إلى 38 مليار دينار عراقي تقريباً وانخفض بنسبة 63% عام 2015 بواقع 14 مليار دينار عراقي تقريباً وهو ما يعادل 6,11 مليون دولار أميركي، وانخفض أكثر في العام 2017 ليصل إلى 956 مليون دينار عراقي فقط .

رابعاً- قياس نسبة التغير في الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي

نتيجة لأزمة الإنفاق الحكومي تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية بنسب كبيرة وبشكل مستمر ومضاعف أحياناً. بالمقابل فإننا نبحث عن التغيرات في مستوى الائتمان خلال سنوات البحث، على اعتبار أن المصارف أهم جهة تمويلية إذا ما أردنا معالجات حقيقية للاقتصاد، ورغم الضعف في دور الائتمان إلا أننا نجد أن هناك محاولات جادة في بعض القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالأزمة كقطاع الكهرباء مثلاً الذي شهد إرتفاعات مهمة مقارنة بسنوات ما قبل الأزمة. وفيما يأتي جدول يوضح نسب التغير في الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي للسنوات 2014-2017.

جدول (9)

نسب التغير في الإنفاق الحكومي والائتمان المصرفي للقطاعات الأكثر تأثراً

السنة	نسبة التغير في الإنفاق الحكومي				نسبة التغير في الائتمان للمصارف الحكومية والأهلية			
	البناء والتشييد	الزراعة والغابات	الكهرباء والماء	خدمات التنمية الاجتماعية	البناء والتشييد	الزراعة والغابات	الكهرباء والماء	خدمات التنمية الاجتماعية
2014	59 -	6 -	50 -	8 -	14	7	700	17
2015	24 -	45	65 -	14 -	5 -	5	14 -	17
2016	9:0 -	67 -	46	1	6 -	4	79	14
2017	42 -	55 -	74	53 -	10 -	18 -	57	08:0 -

المصدر: فيما يخص الائتمان إستناداً إلى بيانات جدولي (8،7) وفيما يخص الإنفاق إستناداً إلى بيانات جداول (3، 4، 5، 6)

على الرغم من عدم تناسب الأموال التي تمنح كائتمان مع الأموال التي تنفقها الحكومة إلا أن التغيرات الإيجابية في هذا الجانب تعطينا محاولات لمساهمة الائتمان في الحد من آثار انخفاض إنفاق الحكومة المرتفع دائماً، فارتفع نسب الائتمان الممنوح إلى قطاع الكهرباء مثلاً وخدمات التنمية الاجتماعية قد أراح بالتأكيد وبشكل لا يستهان به جزءاً من الإنخفاضات في نسب الإنفاق التي أشرنا إليها في يمين الجدول، ورغم الارتفاع الطفيف في الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة إلا أنه ما يزال ضمن الحدود الدنيا ولا يمثل سوى جزء بسيط مما يحتاجه هذا القطاع، أما قطاع البناء والتشييد فربما كان من أكثر القطاعات تضرراً فبالرغم من الانخفاض الكبير للإنفاق الحكومي على هذا القطاع، انخفض معه الائتمان الممنوح (عدا عام 2014) لذا فإن مساهمة الائتمان لحل مشاكل هذا القطاع خلال سنوات البحث تكاد تكون شبه معدومة.

الاستنتاجات والتوصيات

1. كان لأزمة الإنفاق الحكومي أثر على كل من قطاعات البناء والتشييد، الزراعة والغابات، الكهرباء والماء، وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، مما أدى إلى انخفاض مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي.
2. إرتفع الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية والأهلية من 1,34 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2014 إلى 9,37 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2017، مع الإشارة إلى أن هذا الارتفاع نتج عن ارتفاع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية.
3. أسهم الائتمان المصرفي في الحد من آثار الأزمة الاقتصادية لبعض القطاعات وأخفق في قطاعات أخرى وعلى النحو الآتي:

6- لم تتوافر لدى الباحث بيانات الموازنة الإستثمارية لوزارة الزراعة لعام 2013.

- أ. إرتفاع مبلغ الائتمان الممنوح إلى قطاع الكهرباء من 950 مليار دينار عراقي تقريباً عام 2014 إلى 295,2 تريليون دينار عراقي تقريباً في عام 2017.
- ب. إرتفاع مبلغ الائتمان الممنوح إلى قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية من 12 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2014 إلى 5,14 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2017.
- ج. تدني مساهمة الائتمان المصرفي في دعم قطاعي البناء والتشييد والزراعة والغابات إذ بقيت معدلات الائتمان لهذين القطاعين ضمن المستويات السابقة تتذبذب بين سنة وأخرى.
4. ضعف السياسية الائتمانية في توجيه الائتمان إلى القطاعات التي تحتاجه فعلاً، إذ نلاحظ ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاعات مستقرة وتنمو بشكل مضطرب، وانخفاض الائتمان الممنوح لقطاعات بحاجة فعلية إلى الائتمان وتعاني تراجعاً في معدلات نموها.
5. ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث لم تكن السياسة الائتمانية متناغمة مع الانخفاض في القطاعات الاقتصادية الناتج عن انخفاض الانفاق الحكومي.

التوصيات

1. تقليل حدة تأثير أزمة الانفاق الحكومي على قطاعات البناء والتشييد والزراعة والغابات والكهرباء والماء وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية من خلال سياسة إئتمانية قادرة على توسيع وتوجيه الائتمان لهذه القطاعات.
2. زيادة مساهمة الائتمان المصرفي ودعم القطاعات المتضررة وكالاتي:
 - أ. زيادة الدعم الائتماني لقطاع الكهرباء والماء، فعلى الرغم من ارتفاع الائتمان الممنوح لهذا القطاع بمبلغ 1,3 تريليون دينار إلا أنه ما يزال لا يرتقي لحجم الانخفاض الحاصل فيه.
 - ب. زيادة الدعم الائتماني لقطاع خدمات التنمية الاجتماعية، فعلى الرغم من ارتفاع الائتمان الممنوح لهذا القطاع إلا أنه ما يزال لا يرتقي لحجم الانخفاض الحاصل فيه.
 - ج. توجيه الائتمان بشكل أكبر نحو قطاعي البناء والتشييد والزراعة والغابات بإعتبارهما قطاعين مهمين ومحركين لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى.
3. قيام البنك المركزي بوضع خطة ائتمانية شاملة لمدة خمس سنوات تعدل كل سنة حسب التغيرات الحاصلة لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى تمويل.
4. التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للحفاظ على مستويات طبيعية من التضخم وتعويض بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة جراء السياسة المالية من خلال السياسة النقدية والعكس صحيح، مع مراعاة السياسة الضريبية التي يجب أن تتناغم مع الدورات الاقتصادية.

المصادر / المصادر العربية

1. انجرو، ايمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض، رسالة ماجستير في جامعة تشرين السورية، 2007.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة (2013-2016)
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنة (2014-2017)

4. بومدين، بن نوار، أثر النفقات العامة على التعليم، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان ، 2011.
5. الجبوري، بتول مطر، الزاملي، دعاء محمد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد 16، العدد 1 لسنة 2014.
6. الجزاوي، ابراهيم، النعيمي، نادية، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العدد الثالث والثمانون/2010.
7. الخطيب، خالد شحادة، شامية، أحمد زهير، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
8. الدغيم، عبد العزيز، والأمين ماهر، وأنجرو إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (28) العدد (3) سنة 2006.
9. الدوري، سري علي حسون، دور الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي، قسم الدراسات المالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2012.
10. ذهب، محمد الطيب، دور سياسة الإنفاق العام على الإستثمارات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015.
11. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف، دار الوراق للنشر والتوزيع، طبعة معدلة، 2011.
12. السامرائي، يسرى، الدوري، زكريا، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، الطبعة الاولى، 1999.
13. الشخيلي، سجي أكرم عبد الرزاق، تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد (الربح) المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2009.
14. عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت ، 2010.
15. عيسى، أمجد عزت عبد المعزوز، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية ، 2004.
16. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 2012.
17. محمد، بن عزة، ترشيد سياسات الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2015.
18. مقراني، حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوفرة-بومرداس، 2015 .

المصادر الأجنبية

- 1- Rose, Peter, & Hudginsn, Sylvia, bank Management and Financial Services (6 the end) U. S. A. ، Library of Congress cataloging In publication Data,2005.